1- مفهوم النمو الاقتصادي:

عبارة عن ظاهرة كمية، بمعنى الزيادة بشكل مستمر في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار.

2- أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي هي:[1]

النمو التلقائي (الطبيعي):

ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الإقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الإنتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الاجتماعي للعمل؛

- سيادة النتاج السلعي، أي الانتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود؛

- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بإنتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

النمو العابر:

ذلك النمو الذي لا يملك صفة الإستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية حيث يأتي إستجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وإرتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من إرتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بإنتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع الى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

النمو المخطط:

([1]): عبد الباسط ولد عمري، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر، 2016، ص ص 6-7.

يقصد به ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.

3- نماذج النمو الاقتصادي:

نموذج هارود - دومار Harrod Domar (1939-1945):

تم وضع هذا النموذج من الإقتصاديين روي هارود ووافسي دومار، إنشغلا بدراسة معدلات النمو الإقتصادي، ومعرفة دور الاستثمارات في تحقيق نمو معدل الدخل الوطني، والإستنتاج الرئيسي لهذا النموذج أن نمو الناتج المحلي يتناسب مع نصيب الإنفاق الإستثماري في الناتج المحلي.

أهم افتراضات نموذج هارود ودومار:

- دالة الإنتاج هي دالة ذات معاملات ثابتة، أي للحصول على وحدة واحدة من الإنتاج لابد من إستعمال قيمة من معامل رأس المال ومقدار من قيمة معامل اليد العاملة:

$$Y=F(K,L)=\min(AK,BL)$$

- الإستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت وبالتالي فان الميل الحدي للادخار يعتبر ثابتا أيضا؛

- ثبات المستوى العام للأسعار أي أن الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي؛

- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الإدخار والإستثمار وأن إجمالي الإستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الإستثمار المحقق؛

- الإفتراضات تعمل في ظل إقتصاد مغلق؛

- ثبات معامل رأس المال، أي أن النسبة بين رأس المال والدخل الوطني (رأس المال/الدخل الوطني)؛

- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة..

صيغة النموذج هي :

$$G(Y)=(dY)/y=s/cor$$

Y: الدخل الوطني (النمو الاقتصادي للناتج)

S: الادخار الوطني

Cor: معامل رأس المال

من المعادلة السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:

* أن كل من معدل الإدخار الوطني ومعامل رأس المال هما اللذان يحددان معدل النمو في الناتج الوطني؛

* معدل النمو يتناسب طرديا مع الادخار وعكسيا مع معامل رأس المال، وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها الوطني عليها أن تدخر نسبة من ناتجها الوطني ومن ثم تستثمر هذا الإدخار.

– نموذج كالدور :

- النموذج الأول:[2]

يهتم كالدور في تحليله بالتفريق بين سلوك مجموعتين من الاعوان الاقتصاديين العمال الذين يحصلون على أجور (w) والرأسماليون المقاولون الذين يحصلون على الارباح (p) حيث الميل للادخار لكلا المجموعتين هو على التوالي (s_w و s_p).

حيث :

$(0< s_w < s_p < 1)$

مع : $y=p+w$

Y : الدخل

$S=sw+(s_p-s_w)\ p/y$

ودالة الادخار : $s=\frac{s}{y}$

التوازن الديناميكي حسب كالدور مرتبط بتلبية رغبة الربح . والربح مرتبط بمعدل النمو الذي ليس بالادخار والاستثمار وإنما بدالة التغير التكنولوجي بما أن نسبة الربح من الدخل الوطني (p/y) محصورة بين (0 و1) أي

$p/y \in [0,1]$

هذا يعني من جهة $\frac{p}{y} > 0 => n > \frac{sw}{v}$

---

[2]: عمار بوصاق، **تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي- دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة (1990-2013)**، مذكرة ماستر تخصص مالية ونقود،2015، ص ص: 36-38.

من جهة أخرى

$$\frac{p}{y}<1 \Rightarrow \quad n<\frac{sp}{v}$$

لقد كان شرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل حسب هارود ودوما هو $n=\frac{s}{v}$

بينما يدقق كالدور في الفرق بين s_w و s_p حتى يحدد مجال الحصول على نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل .

رفض كالدور استعمال دالة الانتاج العادية، ويرى وجوب أن تحل محلها دالة التقدم التكنولوجي التي تعتمد على تراكم رأس المال حيث يرى أن النمو الحاصل في الإنتاج دالة في معدل رأس المال أي :

$$=h(\frac{1}{k}.\frac{dk}{dt}).\frac{dq1}{dtQ}$$

حيث Q مستوى الانتاج

شكل رقم 1: نموذج كالدور

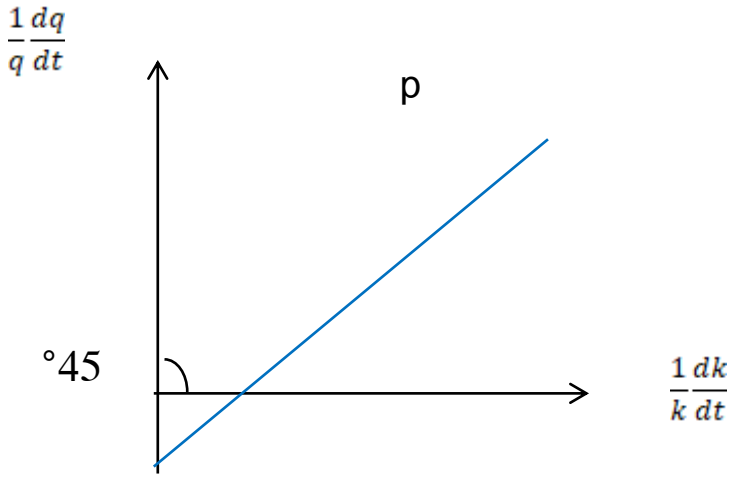

المستثمرون (p) على يسار النقطة الممثلة p أين $\frac{1}{q}.\frac{dq}{dt}=\frac{1}{k}\frac{dk}{dt}$ يتجه الإقتصاد إلى النقطة الممثلة يدفعون باستثمار مداخيلهم بنسبة تزيد على مصاريف رأس المال بينما العكس على اليمين.

يمثل مستوى الاستثمار بحيث يضمن تساوي معدل نمو الانتاج ورأس المال p

النموذج الثاني لكالدور:[3]

انطلق كالدور في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الإقتصادي من نفس المدخل الديناميكي لهارود مع إستخدام أدوات التحليل الكينزية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأس المال.

أ- الفرضيات:

- تحقيق التشغيل التام وضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، واعتماد التقدم التكنولوجي على معدل رأس المال؛

- الدخل يتكون من الأجور والأرباح والإدخار يمثل الإستقطاعات من مكونات الدخل؛

- الجزء الخاص من الأرباح إجمالي الدخل هو دالة الاستثمار؛

- هذه الدالة تجعل من الإستثمار لأي فترة جزء من دالة التغير الناتج وجزء من دالة التغير في ربح رأس المال لنفس الفترة؛

- إختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال والتقدم الفني الحادث.

ب- النموذج في حالة زيادة السكان:[4]

حاول كالدور دراسة العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل إنطلاقا من نظرية ماتس للسكان هو دالة بمعدل نمو الحاجات الأساسية للحياة

وإفتراض لكل معدل خصوبة (لا يمكن أن يتعدى المعدل النسبي للزيادة السكانية) حد أدنى بغض النظر عن مدى ارتفاع الدخل الحقيقي

يرتفع معدل النمو السكاني باعتدال خلال فترة زمنية ثم يصل أقصاه

- نموذج جوان روبنسون :

جوان **فايوليت روبنسون** 1903_1983، عالمة إقتصاد بريطانية، ولدت روبنسون بالقرب من لندن وتخرجت في جامعة كمبردج عام 1925م وعملت أستاذة للاقتصاد هناك حتى عام 1973م. وألفت العديد من الكتب منها: إقتصاديات المنافسة غير المحمودة (1933م)؛ الإقتصاد الماركسي (1952م)؛ البدع الإقتصادية (1971م).

([3]): محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السابع ، المجلد الثاني، 2014، ص 12.
([4]): نفسه، ص 12.

كان لنظرياتها أثر بالغ على الفكر الإقتصادي الغربي، كما كانت إحدى رائدات المدرسة البريطانية للاقتصاد الكينزيّ التي تتبع مبادئ عالم الإقتصاد البريطاني جون مينارد كينز.

وقد ساعدت روبنسون كينز في تطوير نظرياته، الأمر الذي أحدث ثورة في السياسة الإقتصادية، إبان فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وكانت تعتقد، مثل كينز، أن ضغط الإنفاق الحكومي يمكن أن يمنع الكساد الاقتصادي والبطالة المنتشرة. وطورت روبنسون المفاهيم الكينيزية إلى القضايا طويلة المدى، مثل النمو الاقتصادي والتغير التقني.

كانت روبنسون تعتقد أن الأنظمة الرأسمالية لم تكن مستقرة، بسبب الصراع بين المشروعات التجارية والعمالة حول نصيب كل منهما في الدخل، واقترحت أن توضع سياسات الحكومة، بحيث تحدد توزيع الدخل بين كلا الطرفين.

أهم أفكار جوان روبنسون:

رغم أن جوان روبنسون تبدي تقديرها التام لأستاذها كينز إلا أنها لم تقبل النظرية العامة دون تحفظات، فهي تعتقد أن هناك عيبا في هذه النظرية، يتمثل في إفتراض كينز لفعالية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة إحتكارات في النظام الرأسمالي.

وقد حاولت في كتابها المهم والشهير (تراكم رأس المال) the accumulation of capital الصادر عام 1956، البحث عن تناقضات النظام الرأسمالي والكشف عن مواقع الضعف فيه مع إدخالها سيطرة الإحتكارات في صلب التحليل، لتوصي في النهاية بحلول إصلاحية، لا تختلف كثيرا عن حلول كينز.

وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل فيما يلي:

إذا كان معدل التراكم أساسيا لتحديد معدل النمو واستيعاب منجزات التقدم التكنولوجي وبشكل مستمر، فما هو ذلك المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل الوطني على نحو يضمن إستمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الانتاج ويحقق التوظف الكامل ؟ وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، وعبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا؟ .

وقد انطلقت جوان روبنسون في نموذجها من الفروض التالية:

- أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الانتاج والثاني ينتج سلع إستهلاكية؛

- ثبات الفن التكنولوجي، ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج؛

- أن معدل الإستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

ولكن يكفي أن نشير إلى أنه وطبقا لتحليل جوان روبنسون، تتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور الطاقة الشرائية للسكان، فمن خلال التحليل الموسع الذي أجرته في نموذجها عن العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك، والقطاع المنتج لسلع الإستثمار، توصلت الى أنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الإحتكار، فان عملية إعادة الإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الاقتصادي، تكون أمرا ممكنا من الناحية النظرية فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي، ولكن تخفيض معدل الأجر الحقيقي لا يلبث أن يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم (أي إنتاج وسائل الإنتاج)، ومن هنا ينخفض معدل الربح، ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال وتظهر البطالة وتلك هي، في رأي جوان روبنسون معظلة النظام الرأسمالي.